

منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل

فاسدا فلا تحل الثانية لبقاء ملك البائع الأولى فإن فات حلت و لا تحل الثانية بحرمة وطاء السابقة ب حيص ونفاس وإحرام واعتكاف وعدة أي استبراء وطاء شبهة ابن عبد السلام تقييده العدة بالشبهة حسن لأنها لو كانت من نكاح صحيح لكان النكاح وحده محرما والعدة من توابعه و لا تحل الثانية بحرمة السابقة ب ردة إن كانت أمة مملوكة فإن كانت زوجة حرة أو أمة حلت الثانية لبيونة السابقة بما على المشهور وأما على أنها طلاق رجعي فتدخل الزوجة في كلام المصنف و لا تحل الثانية بحرمة وطاء السابقة ب إحرام منها بحج أو عمرة زوجة كانت أو أمة و لا طهار أي تشبيه الزوجة السابقة بمؤبد تحريمها ومثله الحلف على ترك وطئها واستبراء من نحو زنا ومواضعة من مائه أو في رابعة و بيع خيار و بيع عهدة بضم المهملة أي ضمان ثلاث من كل حادث فلا تحل محرمة الجمع حتى ترى السابقة الدم ويثبت بيعها وتتم الثلاث بلا حادث عج احترز بعهدة الثلاث عن عهدة السنة فتحل بها محرمة الجمع تت الظاهر أنها كعهدة الثلاث وقياسا على إعدام سنة عب يفرق بأنها في إعدام السنة على ملكه لا في عهدة السنة طفي لا وجه للاستظهار لأن إعدام السنة يخالف عهدة السنة لبقاء الملك في الإعدام وحلية الوطاء دونها مع أن القيد بالثلاث لمحمد وأقروه وقولنا وحلية الوطاء في إعدام سنة لا في أكثر قاله ابن الماجشون ونقله ابن عرفة و لا إعدام سنة أو سنتين أو ثلاث و لا هبة لمن يعتصرها أي يأخذ الواهب الهبة قهرا بلا عوض منه أي الموهوب له كولده ورقيقه إن كان رجوعه في هبته باعتصار بل وإن كان ببيع لنفسه ما وهبه لمحجوره اليتيم بإيصائه أو